نموذج مقترح لقياس التكاليف في الصناعات الإستراتيجية بهدف ترشيد التكاليف في ظل إتفاقية منظمة التجارة العالمية

رسالة مقدمة من الطالبة

حنان عبد المنعم مصطفي حسن

بكالوريوس تجارة (محاسبة) ــ كلية التجارة ــ جامعة عين شمس ــ ٢٠٠٧

دبلوم دراسات مصرفية ـ كلية التجارة ـ جامعة عين شمس ـ٢٠١٠

ماجستير في العلوم البيئية ــ معهد الدراسات والبحوث البيئية ــ جامعة عين شمس ــ ٢٠١٣

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة دكتوراه الفلسفة

في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

معهد الدراسات والبحوث البيئية

جامعة عين شمس

٢٠١٧

صفحة الموافقة علي الرسالة

نموذج مقترح لقياس التكاليف في الصناعات الإستراتيجية بهدف ترشيد التكاليف في ظل إتفاقية منظمة التجارة العالمية

رسالة مقدمة من الطالبة

حنان عبد المنعم مصطفي حسن

بكالوريوس تجارة (محاسبة) ــ كلية التجارة ــ جامعة عين شمس ــ ٢٠٠٧

دبلوم دراسات مصرفية ـ كلية التجارة ـ جامعة عين شمس ـ٢٠١٠

ماجستير في العلوم البيئية ــ معهد الدراسات والبحوث البيئية ــ جامعة عين شمس ــ ٢٠١٣

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة دكتوراه الفلسفة

في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

وقد تمت مناقشة الرسالة والموافقة عليها:

اللجنة: التوقيع

١ – ا.د/حسين محمد أحمد عيسي

أستاذ المحاسبة والمراجعة ــ كلية التجارة

ورئيس جامعة عين شمس الأسبق

٢ – ا.د/طارق عبد العال حماد

أستاذ المحاسبة والمراجعة وعميد كلية التجارة الأسبق

جامعة عين شمس

٣ – ا.د/سامي معروف عبد الرحيم

أستاذ المحاسبة ـ كلية التجارة

جامعة قناة السويس

٤ – د./ ممدوح عبد الحميد السيد

أستاذ المحاسبة المساعد ـ كلية التجارة

جامعة عين شمس

٢٠١٧

نموذج مقترح لقياس التكاليف في الصناعات الإستراتيجية بهدف ترشيد التكاليف في ظل إتفاقية منظمة التجارة العالمية

رسالة مقدمة من الطالبة

حنان عبد المنعم مصطفي حسن

بكالوريوس تجارة (محاسبة) ــ كلية التجارة ــ جامعة عين شمس ــ ٢٠٠٧

دبلوم دراسات مصرفية ـ كلية التجارة ـ جامعة عين شمس ـ٢٠١٠

ماجستير في العلوم البيئية ــ معهد الدراسات والبحوث البيئية ــ جامعة عين شمس ــ ٢٠١٣

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة دكتوراه الفلسفة

في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

تحت إشراف:

١ – ا.د/حسين محمد أحمد عيسي

أستاذ المحاسبة ـ كلية التجارة

ورئيس جامعة عين شمس

٢ – د./ ممدوح عبد الحميد السيد

أستاذ المحاسبة المساعد ـ كلية التجارة

جامعة عين شمس

ختم الإجازة

أجيزت الرسالة بتاريخ / /٢٠١٧

موافقة مجلس المعهد / /٢٠١٧ موافقة الجامعة / /٢٠١٧

٢٠١٧

﴿ بِسْمِ اللّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾

"وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا"

﴿صدق اللّه العظيم﴾

(أية رقم ١١٤ سورة طه)

إهـــــــداء

"إلى روح والدي ووالداتي الطاهرة رحمة الله تعالى عليهما"

إلى أخى العزيز

سندى فى السراء والضراء أطال الله فى عمره وأبقاه إن شاء الله

إلى أختى وصديقتى

إلى كل من قدم إلى يد العون والمساعدة وأضاء لى شمعة فى طريق الحياة

كل

الحب والتقدير

الباحثة

شكر وتقدير

بعد شكر الله تعالى أتقدم بجزيل الشكر والعرفان والتقدير **للأستاذ الدكتور / حسين محمد أحمد عيسى– أستاذ المحاسبة والمراجعة ورئيس جامعة عين شمس سابقاً** ، لتفضله بالإشراف على هذه الرسالة، ولتوجيهاته الكريمة له منى جزيل الشكر، وجزاه الله خير الجزاء .

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان والتقدير **للأستاذ الدكتور/ طارق عبد العال حماد – أستاذ المحاسبة والمراجعة وعميد كلية التجارة سابقاً** ، لتفضله بقبول المشاركة فى مناقشة الرسالة له منى جزيل الشكر، وجزاه الله خير الجزاء .

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان والتقدير **للأستاذ الدكتور/ سامى معروف عبدالرحيم– أستاذ المحاسبة والمراجعة– كلية التجارة– جامعة قناة السويس** ، لتفضله بقبول المشاركة على هذه الرسالة، ولتوجيهاته الكريمة له منى جزيل الشكر، وجزاه الله خير الجزاء .

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان والتقدير **للأستاذ الدكتور/ ممدوح عبد الحميد السيد– أستاذ المحاسبة والمراجعة المساعد – كلية التجارة– جامعة عين شمس**، لتفضله بالإشراف على هذه الرسالة، ولتوجيهاته الكريمة له منى جزيل الشكر، وجزاه الله خير الجزاء .

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان والتقدير إلى نبع الحنان والعطاء إلى **أخى سيد عبد المنعم مصطفى حسن** سندى فى السراء والضراء أطال الله فى عمره وأبقاه إن شاء الله .

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى أخواتى وأولادهم لتحفيزى لإتمام هذه الرسالة .

الباحثة

المستخلص

الصناعات الإستراتيجية هى الصناعات التى تحتفظ الدولة بملكيتها أو السيطرة عليها لأسباب سيادية، والتى إعتادت على الإنتاج خلف أسوار الحماية الجمركية، وغير الجمركية وهذه الصناعات ستواجه بيئة تنافسية حادة، وظروف إقتصادية شديدة التعقيد فى ظل تطبيق إتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وخاصة عند تسعير منتجاتها.

فأنظمة التكاليف التقليدية المطبقة فى هذه الصناعات لم تعد ذات فائدة كبيرة لمتخذى القرارات فى ظل بيئة التصنيع الحديثة، وبيئة التسويق الشديدة التعقيد، والتى تحتاج إلى توافر مجموعة مختلفة من المعلومات، وبالتالى أصبحت هناك حاجة متزايدة لتقديم أنظمة تكاليف جديدة قادرة على توفير المعلومات التى تفى بمتطلبات تلك المتغيرات ، وفى ظل تطبيق إتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وخاصة عند تسعير منتجاتها، وبدراسة نظام التكاليف فى الصناعات الإستراتيجية، وللتعرف على أسباب الزيادة فى تكاليف المنتجات بهذه الصناعات، عن تكاليف المنتجات المثيلة لها مما يحد من قدرة الصناعات الإستراتيجية على المنافسة فى ظل بيئة تنافسية حادة، وظروف إقتصادية شديدة التعقيد، ولقد أدى ظهور إتفاقية منظمة التجارة العالمية لإعادة بناء الإقتصاد العالمي تحت تأثير الثورة العلمية والتكنولوجية إلى إعادة بناء النظام الإقتصادى العالمى الذى أصبح ضرورة ملحة فى القرن الواحد والعشرين، كما أن وسيلة تحقيق هذا الهدف هو تحرير التجارة العالمية والتى أصبحت خياراً لا بديل عنه حيث أن الإستهلاك العالمى للسلع والخدمات فى تزايد مستمر مما يستلزم تحقيق الإستخدام الأمثل للموارد لتحقيق التوازن بين الموارد والطلب على السلع والخدمات، وبالتالى أصبح هناك تنافس عالمى لتحقيق الإستخدام الأمثل للموارد مما دفع المنشأت على المستوى العالمى نحو تخفيض تكلفة العملية الإنتاجية إلى أدنى حد ممكن ، وتعظيم الإنتاجية لتحقيق الإنخفاض فى الأسعار.

الملخـــص

المقدمة:

لقد إتجهت معظم دول العالم في الأعوام الأخيرة نحو عولمة إقتصادياتها، فانتهجت برامج، وقامت بعقد التصحيح الإداري والإقتصادي تمهيداً لإنضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، وهذا التوجه يعني إيجاد تحديات أمام المنتجات من السلع والخدمات، والتي تمثل مدى قدرتها على مواجهة المنافسة الأجنبية في السوقين الداخلية والخارجية خاصة وأن مدى الفائدة المتوخاة من عولمة الإقتصاد يعتمد بالضرورة على مدى قدرة وحداته الإنتاجية الصناعية على المنافسة والصمود في عالم مفتوح.

إن المحددات التنافسية للشركات الصناعية تكمن في تخفيض تكاليف منتجاتها والسعي نحو إمتلاك الصدارة والريادة في خفض التكاليف في السوق أو المجتمع محصلته النهائية تحقيق معدلات ربحية معقولة وكافية لبقائها وإستمراره وتؤدي بالتالي إلى إيجاد أجواء إستثمارية جديدة ومناسبة، وإن لكل مستوى من الجودة تكاليفه وهذه التكلفة تشكل نسبة كبيرة من إجمالي التكاليف الكلية للمنتج، لذلك لأبد من دراسة وتحليل الجدوى الإقتصادية للمنافع الإقتصادية التي تحققها الشركة مقابل أي زيادة تنفقها لتطوير وتحسين الجودة تلافياً لحصول أي خطأ في التقدير قد يؤدي إلى وقوع ضائقة مالية إن متطلبات الجودة تقضي بضرورة توفر معلومات تكاليفية قادرة على مواجهة المنافسة في السوق، ومهما تكن تلك المعلومات فلأبد أن تكون ناتجة عن نظام معلومات محاسبي دقيق إذ أن نظام التكاليف المعيارية والذي أستثمر دون تغيير منذ بداية القرن العشرين لم يعد بمفرده قادرعلى مواجهة الثورة الهائلة في التطبيقات التكاليفية للأغراض الإدارية.

وإتجاه العالم في الآونة الأخيرة إلي تطبيق إتفاقية منظمة التجارة العالمية (الجات) اصبح العالم سوقاً واحدة تمثل المنافسة أهم خصائصها، ولم تقتصر المنافسة فيها علي المنشأت المحلية فقط بل امتدت المنافسة الي المنشات الأجنبية العاملة في نفس المجال ونظراً لأن الأسعار يحددها السوق وليس المنتج فأصبحت الإيرادات خارج سيطرت المنتج الي حد كبير وهكذا فلم يعد أمام المنتج إلا خفض التكاليف كميزة تنافسية تدعم صادراته. وفي ظل هذه البيئة التنافسية الجديدة اصبح النموذج التقليدي لمحاسبة التكاليف غير قادر علي توفير المعلومات ملائمة لاتخاذ القرار او يوفر معلومات مشوهة او مضلله يترتب عليها اتخاذ قرارات تتمخض عنها نتائج سلبية من أهمها إضعاف المركز التنافسي للمنشأة، وأدى ذلك إلى ظهور مدخل إدارة التكلفة والذي يوفر معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات التي تدعم القدرة التنافسية للمنشأة.

طبيعة مشكلة البحث:

شهدت البيئة التنافسية تغييرات سريعة ومتلاحقة، منذ بداية التسعينات وحتى الآن، ولقد أدت التغييرات التى طرأت على البيئة التنافسية، إلى ضرورة تطوير نظم محاسبة التكاليف، والمحاسبة الإدارية، ومن ثم ضرورة تطوير الأساليب والطرق المستخدمة، كمحاولة للتكيف مع الظروف الجديدة، بهدف مواجهة المنافسة العالمية.

وبالتالى، فإن مشكلة البحث تتمثل فى عدم قدرة نظم محاسبة التكاليف التقليدية على التعامل مع ظروف المنافسة الحادة، فى ظل تطبيق إتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وخاصة لتسعير المنتجات فى الصناعات الإستراتيجية، وهى الصناعات التى تحتفظ الدولة بملكيتها لأسباب سيادية، والتى إعتادت على الإنتاج خلف أسوار الحماية الجمركية، وغير الجمركية. نظراً لأنه أصبح من الخطورة إستخدام المعلومات الواردة فى التقارير المعدة على أساس مبدء تتبع التكاليف، وتوزيع الأعباء الإضافية فى إتخاذ القرارات الإدارية، ومنها قرار تسعير المنتجات، ذلك لأن تلك المعلومات لا تعبر عن الحقيقة، وتؤدى إلى إتخاذ قرارات خاطئة لإدارة أوجه العمل داخل الوحدة الإقتصادية[1]، مما يستلزم تطوير أسلوب إعداد قوائم التكاليف فى الصناعات الإستراتيجية بهدف تسعير المنتجات، بما يحقق لهذه الوحدات الإقتصادية القدرة على الإستمرار فى دينا الأعمال فى بيئة تنافسية حادة، فى ظل تطبيق إتفاقيات منظمة التجارة العالمية. وسوف تحاول الباحثة توضيح ذلك من خلال خطة البحث.

ثالثاً: أهداف البحث:

يتمثل الهدف العام للبحث فى تقديم إطار مقترح لتطوير أسلوب إعداد قوائم التكاليف، فى الصناعات الإستراتيجية لأغراض التسعير، فى ظل تطبيق إتفاقيات منظمة التجارة العالمية، بما يتلاءم مع الواقع العملى الذى تواجهه الصناعات الإستراتيجية.

ويتفرع عن هذا الهدف العام، الأهداف الفرعية التالية:

١- دراسة مدى تأثير إتفاقيات منظمة التجارة العالمية على التكاليف والتسعير.

٢- دراسة الأساليب المختلفة لإعداد قوائم التكاليف، ودورها فى التسعير.

٣- عرض لأسلوب إعداد قوائم التكاليف، والتسعير، فى الصناعات الإستراتيجية.

٤- إجراء دراسة تطبيقية للتأكد من فعالية الإطار المقترح.

٥- عرض للنتائج والتوصيات المستخلصة من الدراسة التطبيقية.

([1]) Lockamy, A. & Smith, W., "**Target Coting for Supply Chain Management: Criteria And Selection", Industrial Management & Data Systems**, 100/5, MCB University, Press, 2000 .

رابعاً: أهمية البحث:

الأهمية العلمية:

١- لم يحظى النظام الإقتصادى العالمى، بالإهتمام الكافى من جانب المحاسبين، بما يتناسب مع أهميته فى الفكر المحاسبى.

٢- الحاجة المتزايدة فى الفكر التكاليفي لتغيير أساليب التسعير فى ظل المتغيرات والظروف الدولية المعاصرة.

٣- أن موضوع قياس التكلفة من الموضوعات الحيوية فى مجال التكاليف، والذى يتطلب مزيداً من الأفكار والأبحاث فى ظل النظام الإقتصادى العالمى.

الأهمية العملية:

١- فى ظل النظام الإقتصادى العالمى، لم يعد التسعير يقتصر على الأسواق الداخلية فقط، وإنما إمتد ليشمل الأسواق العالمية.

٢- إتفاق بشأن تطبيق المادة السادسة من الإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، الجات ١٩٩٤"مكافحة عمليات الإغراق":

أ- يعتبر منتج ما، منتج مغرق، أى أنه أدخل فى تجارة بلد ما بأقل من قيمته العادية، إذا كان سعر تصدير المنتج المصدر من بلد إلى آخرأقل من السعر المماثل، فى مجرى التجارة العادية للمنتج المشابه، حين يوجه للإستهلاك فى البلد المصدر.

ب- فى حالة عدم وجود مبيعات لمنتج مشابه فى السوق المحلى للبلد المصدر، أو لا تسمح هذه المبيعات بمقارنة صحيحة، بسبب وضع السوق الخاص، أو إنخفاض حجم المبيعات فى السوق المحلى للبلد المصدر، يتحدد هامش الإغراق بالمقارنة بسعر مقابل لمنتج مشابه عند تصديره لبلد ثالث مناسب، بشرط أن يكون هذا السعر معبراً للواقع، ومقارنته بتكلفة الإنتاج فى بلد المنشأ، مضافاً إليها مبلغ معقول مقابل تكاليف الإدارة والبيع، والتكاليف العامة، وكذلك الأرباح.

خامساً: حدود البحث:

لما كان هدف البحث هو تقديم إطار مقترح لتطوير أسلوب قياس التكاليف فى الصناعات الإستراتيجية، فى ظل تطبيق إتفاقيات منظمة التجارة العالمية، فإن البحث يتم فى إطار الحدود التالية:

١- يقتصر البحث على الصناعات الإستراتيجية، والتى تحتفظ الدولة بملكيتها لأسباب سيادية، والتى إعتادت على الإنتاج خلف أسوار الحماية الجمركية، وغير الجمركية.

٢- يقتصر البحث على المنتجات المدنية للصناعات الإستراتيجية، دون غيرها من المنتجات.

٣- يقتصر البحث على المنتجات التى لها سوق منافسة وليس إحتكارى.

٤- يقتصر البحث على المنتجات التى يتم تصديرها فقط دون بيعها في السوق المحلي.

سادساً: فروض البحث:

لما كان هدف البحث هو تقديم إطار مقترح لتطوير أسلوب قياس التكاليف، فى الصناعات الإستراتيجية، لأغراض التسعير فى ظل تطبيق إتفاقيات منظمة التجارة العالمية، فإن البحث يقوم على إثبات صحة الفروض التالية:

الفرض الأول: لا توجد علاقة معنوية بين تطوير نظام قياس التكاليف، وبين قرار تسعير المنتجات، فى الصناعات الإستراتيجية.

الفرض الثانى: لا توجد علاقة معنوية بين قرار تسعير المنتجات فى الصناعات الإستراتيجية، وبين ترشيد التكاليف لهذه الصناعات.

الفرض الثالث: لا يوجد إختلاف جوهرى بين تكاليف المنتجات بإستخدام الأساليب التقليدية، وبين ترشيد تكاليف المنتجات بإستخدام الأسلوب المقترح.

الفرض الرابع: لا يوجد إختلاف جوهرى بين صافى أرباح المنتجات بإستخدام الأساليب التقليدية للتسعير، وبين صافى أرباح المنتجات بإستخدام الأسلوب المقترح.

سابعاً: منهج البحث:

تعتمد منهجية البحث المستخدمة على منهجين أساسيين هما:

١- المنهج الإستقرائى:

يهدف إستخدام المنهج الإستقرائى فى البحث إلى إعداد الإطار النظرى للدراسة وصياغة مشكلة وفروض البحث، وذلك من خلال إستقراء ما أمكن التوصل اليه من المراجع العلمية العربية والأجنبية فى مجال قياس التكاليف ودورها في مجال تسعير المنتجات.

٢- المنهج الإستنباطى:

يهدف إستخدام المنهج الإستنباطى فى البحث إلى تصميم قائمة إستقصاء لجمع البيانات المتعلقة بنطاق البحث، وإختبار فروض البحث من خلال إستطلاع أراء عينة الدراسة فى مجال قياس التكاليف ودورها في مجال تسعير المنتجات.

ثامناً: نتائج البحث:

من خلال الدراسة التطبيقية فقد توصلت الباحثة إلى أهم النتائج:

١- أن تطبيق إتفاقيات منظمة التجارة العالمية سيؤثر على قدرة منتجاتكم على المنافسة فى ظل بيئة تنافسية شرسة ومتغيرة دائماً .

٢- أن تطبيق إتفاقيات منظمة التجارة العالمية له تأثير على ضرورة تطوير نظام قياس تكاليف المنتجات المطبق فى الصناعات الإستراتيجية .

٣- أن تطبيق إتفاقيات منظمة التجارة العالمية له تأثيره على ضرورة تطوير اسلوب تسعير المنتجات المطبق فى الصناعات الإستراتيجية .

٤- أن تطوير اسلوب قياس التكاليف فى الصناعات الإستراتيجية سيؤدى إلى ترشيد التكاليف .

٥- ضرورة أن تتحمل الدولة الزيادة فى التكاليف (المفروضة على الصناعات الإستراتيجية من الدولة لأسباب سيادية) عن التكلفة لعناصر التكاليف فى الصناعات المثيلة .

٦- أن تطوير نظام إعداد قوائم التكاليف (بإستبعاد التكاليف المفروضة على الصناعات الإستراتيجية من الدولة لأسباب سيادية عن التكلفة الفعلية لعناصر التكاليف فى الصناعات المثيلة) على قرار تسعير المنتجات المطبق فى الصناعات الإستراتيجية .

٧- أن تطوير نظام إعداد قوائم التكاليف فى الصناعات الإستراتيجية سيؤدى إلى ترشيد تكلفة المنتجات فى هذه الصناعات .

٨- أن يعتمد قرار تسعير المنتجات فى الصناعات الإستراتيجية على تحقيق التوازن بين تكلفة المنتج، وهدف تحقيق أكبر زيادة ممكنة فى المبيعات، والظروف الإقتصادية الشديدة التعقيد فى ظل إتفاقيات منظمة التجارة العالمية .

٩- وجود تأثير لتطوير أسلوب تسعير المنتجات المطبق فى الصناعات الإستراتيجية على ترشيد التكاليف وبالتالى على زيادة قدرة هذه الصناعات على المنافسة فى ظل بيئة تنافسية شرسة ومتغيرة .

١٠- أن تطوير إسلوب تسعير المنتجات فى الصناعات الإستراتيجية سيؤدى إلى زيادة الربحية من خلال ترشيد التكاليف فتزداد قدرتكم التنافسية .

توصيات البحث:

فى ضوء نتائج الدراسة التطبيقية، وفى ظل تطبيق إتفاقيات منظمة التجارة العالمية، ولزيادة القدرة التنافسية للصناعات الإستراتيجية، توصى الباحثة بما يلى:

١- ضرورة الإهتمام بتخفيض تكاليف الإنتاج من خلال إتباع أساليب إدارة التكلفة .

٢- كما توصى الباحثة بأن أسلوب التكاليف المستهدفة، وأسلوب سلاسل القيمة، وغيرها من الأساليب الأخرى التى تمكن من تخفيض التكاليف.

٣- وتوصى الباحثة بتطوير أسلوب قياس تكاليف الإنتاج من خلال إستبعاد التكاليف المفروضة من الدولة على الصناعات الإستراتيجية، بهدف تحقيق أهداف سيادية، عن التكلفة الفعلية التى تتحقق لتكاليف الإنتاج فى الصناعات المثيلة.

٤- كما توصى الباحثة مراعاة الإسلوب المقترح – لأسلوب قياس تكاليف الإنتاج –عند إتخاذ قرار التسعير المطبق على المنتجات فى الصناعات الإستراتيجية.

٥- وتوصى الباحثة بضرورة أن يعتمد متخذ القرار عند إتخاذ القرار بتسعير المنتجات فى الصناعات الإستراتيجية على تحقيق التوازن بين تخفيض تكلفة المنتج، والسعى نحو تحقيق أكبر زيادة ممكنة فى المبيعات، والظروف الاقتصادية شديدة التعقيد فى ظل إتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

٦- وأخيراً توصى الباحثة بضرورة الإهتمام بدورية حساب مؤشرات قياسية لقياس تنافسية المنتجات فى الصناعات الإستراتيجية مثل: مؤشرات التكاليف والإنتاجية، مؤشرات التجارة والحصة من السوق الدولى، ومؤشرات الميزة النسبية... الخ، مع العمل على التحسين المستمر لهذه المؤشرات.

فهـرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
المستخلص	ح
الملخص	ط
الفصل الأول **الإطار العام للبحث**	
مقدمة	٢
أولاً: طبيعة مشكلة البحث	٤
ثانياً: الدراسات السابقة	٥
ثالثاً: أهداف البحث	١٢
رابعاً: أهمية البحث	١٢
خامساً: حدود البحث	١٣
سادساً: فروض البحث	١٤
سابعًا: منهج البحث	١٤
ثامنا: خطة البحث ومحتوياته	١٤
الفصل الثاني **التسعير في ظل إتفاقيات منظمة التجارة العالمية**	
مقدمة	١٧
المبحث الأول: إتفاقيات منظمة التجارة العالمية – محددات قياس التكلفة	١٨
أولاً: نشأة منظمة التجارة العالمية	١٩
ثانيًا: الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية	٢٢
ثالثاً: أهداف المنظمة ومبادئها	٢٣
رابعاً: شروط الانضمام إلي منظمة التجارة	٢٤
خامساً: مزايا العضوية في منظمة التجارة العالمية	٢٥
سادساً: تأثير منظمة التجارة العالمية على الاقتصاد العالمي	٢٥
سابعاً: أثر اتفاقية منظمة التجارة العالمية على الدول النامية	٢٩